

• أولاً: المنهج الاستقرائي.

يعرف أيضًا باسم المنهج التجريبي وفي السياق القانوني يعرف باسم المنهج التأسيلي وهو يستند في تحليله إلى: ملاحظة الظواهر، ثم طرح الفروض، والتحقق من دورها في حل المشكلة بما يسهم في إصدار قانون يحكمها.

• ويمر المنهج التأسيلي عند استخدامه بثلاث مراحل:-

- المرحلة الأولى: مرحلة تقصي وفحص الظاهرة أو الأمر المراد.

- المرحلة الثانية: مرحلة وصف الظاهرة وتفسيرها.

- المرحلة الثالثة: الانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل البحث إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين العلة والمعلول، وبين السبب والمسبب لينتهي إلى القانون أو الحقيقة العامة التي تحكم الظاهرة.

• ثانيًا: المنهج الاستنباطي.

- يعد المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي -ويطلق عليه أيضًا المنهج الاستنتاجي- من المناهج المؤدية إلى تحليل المسألة الظاهرة انتقالًا من الكلّيات والعموم إلى الجزئيات والخصوص، فعن طريقه يمكن للعقل الانتقال من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية.
- ويعرف المنهج الاستنباطي في الدراسات والأبحاث القانونية باسم **المنهج التحليلي**، وهو المنهج الذي ينطلق من القواعد العامة والكلّيات في القانون وبحث مدى إمكانية تطبيقه على المسائل الفرعية والجزئيات.
- والتعليل التحليلي بطبيعته أكثر تحديدًا ويختص باختبار وتأكيد الفروض.

• ثالثًا: المنهج التاريخي.

- وهو ما يطلق عليه أيضًا المنهج الاستردادي..
- وهو منهج يتناول بالعرض والتحليل الأحداث التاريخية والتجارب التي حدثت أثناء فترة زمنية ماضية بإعادة التفكير فيها بشكل واعي ودراسة الآثار المترتبة عليها.
- فهذا المنهج يتعقب مدى التغير في أفعال الناس ومدى تطور الفكر الإنساني بالنسبة لحدث معين. مما يسهم في فهم الحاضر وتغييره للأفضل واستطلاع المستقبل وإرشادنا له.
- وغالب البحوث القانونية تشير إلى خلفية تاريخية للموضوع قيد البحث، فالمنهج التاريخي يساعد في فهم تطور القانون من عدمه أو المسألة محل البحث، مما يسهم في تحليل وفهم المسألة محل البحث القانوني.

• رابعًا: المنهج المقارن.

- يتلخص دوره في إصلاح المسألة موضوع البحث وتقديم أفضل الاقتراحات بشأنها، عن طريق مقارنتها بنظام شبيه لها أو نموذج قريب منها أو وضع آخر يفيد في تحليلها ورصدها أو بحث مدى الصلات التي تربطها بغيرها من الظواهر.
- لذلك يلزم حين الأخذ بالمنهج المقارن في مجال البحوث القانونية تحديد المسألة بشكل دقيق والقوانين التي ستجرى المقارنة بينها، والإلمام الكافي بلغة تلك القوانين والإحاطة بمصادر تشريعها والإحاطة بالوسط التي تقوم فيه.

• خامسًا: المنهج الإحصائي.

• يعد المنهج الإحصائي منهج كمي يعتمد على الأرقام، فعن طريقه يتم إعداد المادة العلمية بشكل كمي، وهو منهج أكثر دقة من غيره.

• ويفضل للباحث الذي يعتمد على المنهج الإحصائي أن يعتمد في توضيحه على النماذج الإحصائية المتمثلة في الرسوم البيانية، والخرائط الإحصائية المنقوطة والمظللة، والجداول والأعمدة البيانية، والرسوم التصويرية، وهو ما يساعد الباحث في الخروج عن النطاق النظري إلى التطبيق العملي، واتخاذ القرارات المتعلقة بموضوع البحث.

• سادسًا: منهج دراسة الحالة.

• منهج دراسة الحالة هو دراسة وصفية. ويطلق عليه بالفرنسية «المنهج المونوجرافي».

• وهو منهج يهتم بتحليل جوانب الحالة بصورة متعمقة.

• ويمثل منهج دراسة الحالة بحث متعلق بحالة فردية، أو وحدة محددة أو فئة معينة، بهدف الإلمام بأبعادها المختلفة وخصائصها وحدودها، وتحديد العوامل التي تحكمها سواءً داخل هذه العينة أو خارجها، مع بحث مدى اتصالها بالمجتمع الذي تتواجد فيه ومدى اتفاقها واختلافها معه. ولذلك يعتمد هذا المنهج على العمق في دراساته.

• ودراسة الحالة ما هي إلا مجموعة بيانات تبيّن ناحية معيّنة من حياة وحدة من الوحدات المتوفرة في مجتمع العينة الكبير.

• تابع: منهج دراسة الحالة.

• يُستخدم منهج دراسة الحالة في:

- ١- دراسة المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الثقافي والاجتماعي.
- ٢- بحث تاريخ تطور العينة.
- ٣- دراسة حاجات العينة واهتماماتها.
- ٤- الحصول على بيانات ومعلومات متعلقة بالظروف المحيطة بالعينة.

• وحتى تكون دراسة الحالة «العينة» مؤثرة يلزم مراعاة ما يلي:

- ١- التأكد من أن العينة ممثلة لمجتمع البحث.
- ٢- مراعاة الموضوعية.
- ٣- كفاية المعلومات، ودقتها، وعمقها.
- ٤- الاعتماد على مصادر موثوقة وصحيحة في جمع المعلومات.
- ٥- الحفاظ على سرية البيانات.

• تابع: منهج دراسة الحالة.

• أهمية منهج دراسة الحالة:

١- يمكن الباحث من دراسة العينة دراسة شاملة ودقيقة، وعدم الاعتماد على الوصف الخارجي لها.

٢- دراسة الحالات المتميزة كحالات الانحراف الجنسي.

٣- يساعد في استجلاء البيانات الاحصائية والمعلومات، واستجلاء الفروض في الدراسات الاستطلاعية.

٤- يعين في توضيح النتائج في الأبحاث الوصفة الاستطلاعية التي تستكشف فروضاً مبدئية.

• تابع: منهج دراسة الحالة.

• عيوب منهج دراسة الحالة:

١- عدم صدق البيانات وثباتها، على النحو التالي:

- لجامع البيانات حرية كاملة في طرح الأسئلة على المبحوث وبذلك قد يؤثر جامع البيانات على المبحوث.

- التأثير بوجهة نظر المبحوث وما يتصل بها من تبريرات.

- التحكم والتقدير الشخصي الذي قد يكون مبني على أسلوب غير موضوعي.

- التدخلات والإضافات التي تحدث من جانب المبحوثين لأحداث من خيالهم.

٢- ضعف مصداقية النتائج المستخلصة للتعميم في بعض الحالات، لاختلاف المناخ المصاحب في مجتمع البحث الكبير.

٣- ميل بعض الباحثين لعدم الرغبة في استخدام منهج دراسة الحالة لاحتياجه لبذل مجهود ووقت ومال.